

تحسين بيئة التعليم الثانوي الفني مدخلاً لتحقيق العدالة التعليمية  
في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

إعداد

د/ سمير محمد المعناوى



## تحسين بيئة التعليم الثانوي الفني مدخلاً لتحقيق العدالة التعليمية

### في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

د/ سمير محمد المعناوى

#### المقدمة:

التعليم حق للجميع، الذكور والإناث، مهما اختلفت اتجاهاتهم وميولهم وطبقاتهم وبيئاتهم؛ بذلك جاءت الشرائع والمواثيق والدساتير، فضلاً عن تأكيد الإسلام في أول كلمة نزلت مخاطبة البشر بـ "اقرأ"، تأكيداً على حق الإنسان في التعلم والتحصيل ما دام على قيد الحياة. فعندما أكد طه حسين أن التعليم كالماء والهواء كان يقصد أنه ينبغي أن يكون متاحاً للفقراء، حتى لا يعوق الفقر المتميزين عن الحصول على أعلى درجات التعليم، ومن ثم كانت مجانية التعليم الذي استطاعت أن تفتح قنوات الحراك الصاعد للملايين من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى.

لقد كفل الدستور والقانون في مصر حق التعليم لجميع أبناء الشعب، بصرف النظر عن طبقاتهم الاجتماعية وقدراتهم المادية؛ حتى لا يقف الفقر عائقاً أمام بعض الفئات من الحصول على فرصتهم في التعليم، كما أقرته المبادئ والقوانين العالمية، حتى أصبحت العدالة التعليمية مطلباً جماهيرياً على المستوى العالمي والمحلي، تأكيداً لحق الإنسان في التعليم.

ومن هذا المنطلق، فقد تناول الدستور المصري لعام (٢٠١٤) قضايا العدالة في التعليم، ففي المادة (١٩) منه "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية،، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون"؛ وجاء في المادة (٢٥) منه "تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار"، وكذلك اتفقت دراسة كل من (سعاد عيد: ٢٠١٤) و(أسماء الهادي: ٢٠١٦) على أن الدستور المصري (٢٠١٤) يتفق مع الدساتير الدولية في التأكيد على مبدأي المجانية والإلزام، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، كما تناول عدداً من القضايا المهمة مثل العدالة التعليمية ومجتمع المعرفة والجودة والتمويل

ولاشك أن التعليم بالمجان حق تكفله الدولة في جميع مراحلها حسب الدستور والقانون، ولكن دخول القطاع الخاص وتخلي الدولة عن مسئوليتها أدى إلي غياب العدالة التعليمية، وأصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي وانعدام العدالة في التعليم واضحة، وذلك بجعل التعليم بمصروفات يدفعها الطالب كاملة، ولا يستطيع دفع مصروفاته وتحمل نفقاته سوى الأغنياء،

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

وسيؤدي ذلك إلى التفاوت في مخرجات التعليم وتهميش الفقراء، وبالتالي فإن النظام التعليمي ربما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وترسيخ الطبقية.

وتولي مصر التعليم الثانوي اهتماماً خاصاً في ضوء التوجهات الوطنية التنموية المعاصرة ورؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تتضمن الاتجاه نحو تعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل والانفتاح علي توجهات العالم في استثمار الطاقات البشرية في مؤسسات التعليم لاسيما مؤسسات التعليم الثانوي الفني (جمعة، ٢٠٢٠، ١٩٦٢).

ويعتبر التعليم الفني أساس التنمية التكنولوجية والاقتصادية في المجتمعات الحديثة، لذلك توليه معظم الدول اهتماماً كبيراً، كما يعد أحد أنواع التعمير والبناء في مصر وذلك لدوره الأساسي في تحقيق احتياجات ومتطلبات خطط التنمية من العمالة الفنية الماهرة في جميع المجالات الصناعية، والزراعية، والتجارية، والإدارية والخدمات السياحية.

كما أنه يمثل أحد العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح الناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل حيث يساهم في تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته والذي بدوره يساهم في رفع مستوى كفاءة بيئة العمل وكذلك المستوى المعيشي للفرد ويؤثر إيجاباً على التنمية المستدامة للمجتمع والوطن ككل (الحزورة، ٢٠٢٠، ٩٥٠).

وقد جاء في الدستور المصري ونصت المادة (٢٠) على أن "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" (ج. م . ع ، الدستور المصري، المادة (٢٠)، ٢٠١٤م، ٧)

وتستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفاء وعادل، ومستدام، مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة (ج.م.ع. رئاسة مجلس الوزراء، استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠)؛ فبحلول عام ٢٠٣٠م من المستهدف بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي ومساندة شرائح المجتمع المهمشة.

وقد أشارت عدة تقارير عن أوضاع التعليم الفني الصناعي في مصر من خلال البنك الدولي ومؤسسة العمل الدولية والسوق الأوروبية المشتركة، عدم ملاءمة مخرجات الأنظمة

المختلفة للتعليم الفني لاحتياجات أصحاب الأعمال وأسواق العمل الداخلية والخارجية، حيث إن هذه الأنظمة تعاني من بيروقراطية ومركزية أدت إلى محدودية فاعليتها، وتدهور مستوى التنفيذ وضعف الإمكانيات، وعدم الاستجابة السريعة لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى افتقادها وجود قواعد بيانات ومعلومات خاصة بحجم ونوعية ومستوى الطلب كماً ونوعاً، مع غياب المشاركة الفعالة لأصحاب الأعمال واتحاد العمال في تحديد الاحتياجات، وندرة وجود مستويات مهارة قومية لقياس مستوى المخرجات، ومن ثم ضعف مستوى اطمئنان رجال الأعمال إلى مصداقية توصيف الخريجين ومدى مناسبتهم لاحتياجات العمل (البيطار، ٢٠١٩، ٨).

فعلى الرغم من وجود بعض الاختلاف في وجهات النظر للقائمين على أي صناعة نحو مفهوم الجودة إلا أن هناك اتفاقاً على أهميتها ودورها الفعال في تحقيق موقف تنافسي متميز في السوق، فلا تستطيع مؤسسات الأعمال نتيجة للمتغيرات البيئية التي تعمل في ظلها بالاستمرار في السوق دون تبني استراتيجيات فعالة تجاه الجودة وخاصة المؤسسات التعليمية، ولقد تغيرت حاجات سوق العمل ومتطلباته في العقدين الماضيين تغير كبير ولم تعد المهارات والكفاءات التي كانت مطلوبة في الماضي ذات جدوى في سوق العمل الحالي، مما أوجد ضغطاً كبيراً على المؤسسات التعليمية بشكل عام ومؤسسات التعليم التقني والفني على وجه الخصوص لكي تعد خريجين يمتلكون مقدرات وكفايات جديدة تمكنهم من مواكبة المستجدات والتطورات العلمية اللازمة في ممارسة أعمالهم ووظائفهم (إمعيزيق، ٢٠٢٣، ٢٢٧).

إن التعليم الفني هو القادر على حل مشكلة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي؛ لكن في الواقع يعد التعليم الفني أحد آليات الحكومات في الدول النامية في تحجيم الطلب الاجتماعي على التعليم، ولن يتأثر بهذه الآلية سوى أبناء الفقراء وأصبحت السياسة الصريحة للحد من التعليم الجامعي وقصره على أبناء الصفوة فقط هو دفع الشباب من الطبقات الدنيا إلى التعليم الفني من خلال آليات الانتقاء والتشعيب داخل النظام التعليمي وتصنيف التلاميذ بموجب شرعية الامتحانات وآليات الفرز التربوية لأبناء الفقراء.

ويظهر أن عملية الإقصاء والاستبعاد في التعليم الفني تحدث نتيجة تراكم عمليات لها أصولها في قلب السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتحديد المسافة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات في علاقتهما مع مراكز السلطة والموارد والقيم السائدة.

وتؤكد إحصائيات القبول بمراحل التعليم المصري أنه يلتحق بالتعليم الفني حوالي ٦٥% من الحاصلين على الشهادة الإعدادية، معظمهم من الفقراء غير القادرين على الالتحاق بالتعليم الثانوي لانخفاض مجموعهم، أو أنهم من ذوي الدرجات المرتفعة، ولكنهم لفقروهم ولظروفهم الاجتماعية اتجهوا للتعليم الفني لصعوبة متابعتهم للدراسة في التعليم العام، وهذا أول ملامح الطبقة التي يعاني منها هذا النوع من التعليم (سكران، ٢٠١٣، ١٤).

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

وينقسم التعليم الثانوي إلى نوعين هما التعليم الثانوي العام الأحسن نوعية في مستواه ومحتواه والطريق للالتحاق بالجامعات والكليات العسكرية ومن ثم الحصول على وظيفة ومكانة اجتماعية، ولذلك فهو محط أنظار الطلاب وأسرهم، والتعليم الثانوي الفني (زراعي- صناعي- تجاري-فندقي) الأقل نوعية في مستواه والطريق للحصول على وظيفة ومكانة متواضعة نظراً لارتباطه التاريخي بالأعمال اليدوية، وقد وضعت الوزارة سياسة القبول في كلا النوعين من التعليم تعتمد أساساً على مجموع درجات الشهادة الإعدادية العامة إلى جانب ميول الطالب ورغباته، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ونظراً إلى أهمية الثانوي العام تحاول الأسر ذات المستوى المرتفع والمتوسط استخدام الوسائل والأساليب لمساعدة أبنائها على الالتحاق بهذا النوع من التعليم، ومنها الدروس الخصوصية والكتب الخارجية والمدارس الخاصة ومدارس اللغات (الشخبيي، ٢٠٠٢، ٢٧٥).

ويوجد العديد من نماذج تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر مثل نظام التعليم والتدريب المزدوج الألماني، والمجتمعات التكنولوجية، ومدارس الدون بوسكو الإيطالية، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية (البيطار، ٢٠١٩، ٤)؛ وانطلاقاً من أهمية تحسين بيئة التعليم الفني في مصر فإن البحث الحالي يلقي الضوء على تحسين بيئة التعليم الفني لتحقيق العدالة التعليمية بينه وبين التعليم الثانوي العام في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

**مشكلة البحث كما تعكسها الدراسات السابقة:**

ترتبط المشكلات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمستوى ما تقدمه المؤسسات التدريبية والتعليمية، كالمؤسسات المعنية بالتعليم الفني والمهني، وتتولى هذه المؤسسات مسؤولية هذا النوع من التعليم والتدريب لتأهيل المتخرجين وإعدادهم للقيام بمسؤولية الأعمال الفنية والتقنية في المجتمع.

وقد حرصت الدولة المصرية على بناء استراتيجية متكاملة للاستثمار في العنصر البشري تعليمياً لتكوين جيل من الكوادر التي تمتلك مستوى متطوراً من القدرات الفنية والرقمية، وذلك لتقليل الفجوة بين مهاراتهم العلمية ومتطلبات سوق العمل داخلياً، وبما يتناسب مع احتياجات الأسواق الدولية أيضاً، كما سعت الدولة لخلق بيئة تعليمية محفزة من خلال التعاون مع القطاع الخاص للتوسع في إنشاء الكليات والمدارس التكنولوجية، وإطلاق المبادرات والمنح وبرامج التدريب، وذلك لتعزيز القدرات التنافسية لدى الخريجين وتنمية مهاراتهم الفنية وتوفير بيئة علمية وعملية نموذجية للطلاب، ولتمثل تلك الجهود ركيزة رئيسية من ركائز التنمية الشاملة وبناء الجمهورية الجديدة.

ويعد التعليم الفني أساس التنمية التكنولوجية فى المجتمعات الحديثة، حيث يهدف إلى إكساب الفرد قدرًا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التى تمكنه من إتقان أداء عمله وتنفيذه على الوجه الأكمل، ويهدف أيضاً إلى إعداد الفني المتطور والمطلوب لسوق العمل فى المجالات التجارية والزراعية والفنية؛ وتعتبر أزمة التعليم الفني كارثة تواجه المجتمع حيث تشكل خطورة على سوق العمل وجودة المنتجات سواء الزراعية أو الصناعية مما يؤدي إلى أزمة فى الإقتصاد، وتتمثل أزمة التعليم الثانوي الفني فيما يلي (مركز هي، ٢٠١٤، ٨):

- ندرة المعلمين الأكفاء فى مجالات التعليم الفني.
- تدنى مستوى المقررات التى يتلقاها طلاب التعليم الفني أثناء الدراسة .
- المسئولون عن التعليم الفني يتعاملون معه كتعليم درجة ثانية .
- النظر لخريجها على أنها عمالة لا مستقبل لها، ويمنع عنهم إستكمال دراستهم الجامعية إلا بشروط.
- ازدياد أعداد خريجي المدارس الفنية دون وجود فرص عمل أو توفير عمل مناسب لتخصصاتهم .
- النظر للتعليم الفني على أنه فرصة للهروب من الثانوية العامة والتعليم العام.
- غياب رؤية قومية للإحتياجات التدريسية والتدريبية وغياب خطة واضحة لتطوير التعليم الفني.
- ولما كان التعليم الفني بوصفه نظامًا تعليميًا ذا طبيعة خاصة يسهم فى إعداد الموارد البشرية، ويمثل قوة عاملة مؤهلة تسهم فى الكفاءة الاقتصادية التى تعتمد على مستوى مواردها البشرية عامة ومدى توافقها واتفاقها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل التى تتغير بوتيرة لا تتناسب مع تطور نظام التعليم الفني؛ لذا وجب الاهتمام به وبمؤسساته حتى تكون قادرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل، ومن خلال استقراء الدراسات السابقة التى تمت فى هذا المجال اتضح الآتي (حسن، ٢٠٢٣، ١٨٥):
- افتقار سوق العمل لعدد كبير من العمالة الماهرة والتي لا يوفرها التعليم الفني، مما يترتب عليه استيراد عمالة أجنبية بتكلفة أعلى، كما شكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية.
- احتلت مصر مرتبة متأخرة فى مؤشر مهارات المستقبل والمؤشر العالمي للجاهزية التكنولوجية عام ٢٠١٨.
- يعاني من المركزية فى تعميم القرارات التنظيمية، وضعف ارتباط أهدافه بالأهداف الفعلية لخطط التنمية المستدامة فى مصر.
- ضعف قدرة التعليم الفني على إكساب طلابه الجدارات التنافسية والقدرات اللازمة لأسواق العمل المحلية والعالمية.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

وعلى الرغم من هذا الدور، وتلك الأهمية للتعليم الفني إلا أن واقعه يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف التي تجعله غير قادر على أدائه لهذا الدور بشكل إيجابي، وهذا ما أكدته كثير من الدراسات السابقة واتضح من دراسة (ابتسام، ٢٠١٥: ١١١-١١٢)، أن التعليم الفني يعاني من عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الفعلية والمستقبلية من العمالة الفنية بمستوياتها وتخصصاتها، بما لا يسمح بالتخطيط السليم الجيد، وعدم مسايرة تطور وإدارة التعليم ونظمه لاتجاهات العصر، وزيادة أعباء مديري المدارس؛ نتيجة كبر حجم المدارس وزيادة أعبائها.

واتفق هذا مع ما أشارت إليه دراسة (محمد أنس، ٢٠١٥: ١٥١)، أن التعليم الفني يعاني من سوء إعداد الطالب لمواجهة التحديات الاقتصادية والمعرفية.

وهذا يعني قصور التعليم الفني عن التخطيط الجيد للتطوير لتلبية متطلبات سوق العمل، والاستفادة من الفرص المحيطة بالمتغيرات المجتمعية المعاصرة في إعداد الطالب.

وقد توصلت دراسة محمد أحمد، وآخرين (٢٠١٩) بعنوان: دور التعليم الثانوي الصناعي في تلبية احتياجات سوق العمل بمحافظة سوهاج: إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم الثانوي الصناعي، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ويرجع ذلك إلى الثورات المعرفية والتطورات التكنولوجية والتغيرات العالمية والمحلية.

وتوصلت دراسة (أحمد عبد النبي: ٢٠٢١) إلى أن التعليم الفني به عدة مشكلات منها:

قدم المناهج الدراسية وعدم تحديثها بشكل دوري، وقلة أعداد الكليات التي يتاح لخريجي التعليم الفني الالتحاق بها، وتدني الإنفاق الحكومي عليه بما هو مقارن مع دول أخرى كألمانيا وهولندا.

وأوصت دراسة (محمد الأصمعي، وآخرون، ٢٠٢١) إلى استخلاص مجموعة من

المدخلات لتحقيق الميزة التنافسية في التعليم الثانوي الفني المصري كتطبيق نظام التعليم الثنائي

أو المزوج إلى جانب تطوير إدارة التعليم الفني من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة في

إدارة التعليم الثانوي الفني، مع ضرورة بناء المناهج والمقررات وفقاً لمدخل الكفايات والجدارات

التي يحتاجها سوق العمل مع تجويد إعداد معلم التعليم الثانوي الفني وتنميته مهنيًا.

وتوصلت دراسة (أحمد كامل الرشيدي، وآخرون، ٢٠٢٢م) إلى أن من الأسباب الرئيسية

لقصور التعليم الفني في مصر، هو عدم وجود الوعي الكافي لأهمية هذه المجالات، والدليل أن

كل طلابه يلتحقون به بسبب ضعف مجموعهم لدخولهم الثانوية العامة.

كما هدفت دراسة (Yeap, et al: 2021) إلى تسليط الضوء على قضايا التعليم والتدريب

التقني والمهني والتحديات التي واجهها التعليم والتدريب التقني والمهني أثناء جائحة كوفيد في

ماليزيا، وقد أشارت النتائج إلى أن الافتقار إلى تحفيز الطلاب والاستشارات المهنية، ووصمة

العار تجاه تعليم التعليم والتدريب التقني والمهني، وكفاءة المحاضر، وأوجه القصور في موارد البنية التحتية في التعليم والتدريب التقني والمهني هي مشكلات تحدث في التعليم التقني والمهني أثناء مشكلة الاتصال بالإنترنت ومنصة التعلم، ومحتوى المناهج والتقييم.

ويظهر من واقع التعليم الثانوي الفني بمصر ضعف مستواه مقارنة بالتعليم الثانوي العام، وذلك بالمقارنة بين نسب الاستيعاب في كل منهما، وكذلك عدد المدارس والفصول والطلاب، والاهتمام الكبير من الأسر والحكومة والمجتمع بطلاب الثانوية العامة دون النظر لطلاب التعليم الفني، حتى خطط التطوير واهتمام المسؤولين لا ينصب إلا على الثانوي العام، أما التعليم الفني فهو تعليم الفقراء في مدارسهم وفصوله وطلابه وخريجيه، وكأنه أنشئ خصيصاً لتخفيف الضغط على الحكومات في الإنفاق على التعليم وتطويره، وهذا يتطلب وضع دراسات جدوى لاحتياجات سوق العمل، توضع بمقتضاها واستجابة لها سياسات القبول في المدارس الثانوية الفنية.

ومن حيث العدالة التعليمية فقد توصلت دراسة عادة عبد الرحمن (٢٠١٨) إلى أن الطلاب في التعليم الثانوي لا يتمتعون سوي بمساواة أقل من حيث الخدمة التعليمية، وأن الحالة التعليمية لرب الأسرة تحتل المرتبة الأولى في التأثير على التحاق الأطفال بالتعليم، وأظهرت نتائج دراسة هبة الشاعر (٢٠١٨) تعدد مظاهر وأبعاد التفاوت الاجتماعي والتعليمي، وتراجع قدرة التعليم على تحقيق الحراك الاجتماعي، وتقليل الفجوة بين الشرائح والفئات داخل المجتمع.

وأوضحت نتائج دراسة (R. Assaad, et al., 2019) إلى أن هناك درجات عالية من عدم المساواة، وخاصة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الثانوية، حيث معظم الفرص غير متكافئة، وأن الفتيات الأقل حظاً معرضات بشكل خاص لعدم دخول المدرسة، كما أوضحت الدراسة الدور المتزايد للتعليم الثانوي الفني في تعليم الطلاب ذو الخلفيات المحرومة في مصر، وأن طلاب هذا التعليم لا يذهبون إلى التعليم العالي، ولديهم عوائد منخفضة جداً في سوق العمل.

ويشير تقرير التنافسية الدولية عن عام ٢٠٢٠ إلى ضرورة قيام الدول بتطوير التعليم الثانوي الفني والتدريب المهني وتحديث التعليم العالي بها، وإلى ضرورة تشجيع التعلم مدى الحياة، ويعني هذا الإسراع بتحديث المناهج الدراسية، وزيادة الاهتمام بتدريس المهارات الأساسية اللازمة لتحسين القدرات الابتكارية والملكات الإبداعية للتلاميذ، وتعزيز الاهتمام بتنمية مهارات التفكير الناقد، وزيادة التناغم بين المناهج الدراسية ومتطلبات سوق العمل، وتنمية مهارات التربية السياسية والمشاركة الديمقراطية والمواطنة، ودمج التكنولوجيا الرقمية في المناهج الدراسية.

وتكمن المشكلة الرئيسية التي تواجهها في مصر مع هذا النوع من التعليم هي النظرة المتدنية التي ينظرها المجتمع المصري لخريجو المدارس الفنية بكافة تخصصاتها وأشكالها،

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

والتي تجعل الإقبال على الالتحاق بهذه المدارس غير مشجع إلا اضطراراً، وعلى هذا فمشكلة التعليم الفني تنحصر في مشكلتين:

- الأولى: مشكلة إجتماعية وتتمثل في النظرة المتدنية التي تلاحق خريجي المدارس الفنية.
- الثانية: مشكلة في مناهج الدراسة والهيكل التعليمي ومناخه ضمن منظومة التعليم بصفة عامة.

وتحاول الحكومات تحقيق العدالة التعليمية لمواطنيها من خلال توفير المدارس العامة، وتوفير التمويل، وتتبع الطلاب في التعليم التقني والمهني بما يساعدهم للبقاء في المدرسة لفترة أطول، خاصة إذا كان الطلاب من ذوي الدرجات الأدنى الذين مُنعوا من الاستمرار في المسار الأكاديمي في المدارس الثانوية، ولذلك كان لابد من النظر في واقع العدالة التعليمية في التعليم الثانوي، تحقيقاً للعدالة التعليمية ونهوضاً بمستوى بيئة التعليم الفني للارتقاء به وتحقيق أهدافه، وتظهر مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

**كيف يمكن تحسين بيئة التعليم الفني لتحقيق العدالة التعليمية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان؟** ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

١. ما الإطار الفكري للعدالة التعليمية؟ وما أهم معاييرها؟
٢. ما مبررات الاهتمام بالتعليم الفني؟
٣. ما واقع بيئة التعليم الفني في ضوء مفهوم العدالة التعليمية؟
٤. ما أهم المقترحات التي تسهم في تحسين بيئة التعليم الفني لتحقيق العدالة التعليمية؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

١. التعريف بالإطار الفكري للعدالة التعليمية وأهم مستوياتها ومعاييرها.
٢. تحديد أهم مبررات الاهتمام بالتعليم الفني.
٣. الكشف عن واقع بيئة التعليم الفني في ضوء مفهوم العدالة التعليمية.
٤. التوصل إلى أهم المقترحات التي تسهم في تحسين بيئة التعليم الفني لتحقيق العدالة التعليمية.

**أهمية البحث:**

تظهر أهمية البحث كاستجابة للتوجهات السياسية وفي إطار خطة الوزارة لتطوير التعليم الفني، وتتضح فيما يلي:

١. الأهمية القصوى للتعليم الفني من حيث توفير خريجين لسد احتياجات سوق العمل في ضوء الثورات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة.

٢. لفت نظر المسؤولين عن التعليم الفني للارتقاء به لتحقيق العدالة التعليمية بينه وبين التعليم الثانوي العام.
٣. استعراض أهم التحديات المعاصرة التي تواجه التعليم الفني، والتي تفرض عليه ضرورة مساهمة الثورات الصناعية المتتابعة لتحسين جودة المخرج التعليمي.
٤. تماشياً مع دعوة الحوار الوطني المنعقد لبحث أوضاع التعليم في مصر وخاصة التعليم الفني.
٥. مساعدة المسؤولين والقائمين على أمر التعليم الفني لإصلاحه وعلاج مشكلاته وجذب طلاب الشهادة الإعدادية للالتحاق به.
٦. ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي الفني في مصر؛ حيث بلغت معدلات البطالة بين المتخرجين من المدارس الثانوية الفنية في ٤٤% من إجمالي أعداد العاطلين في عام ٢٠١٧ وهي نسبة تدل على توضع مستوي التعليم الثانوي الفني وتردي جودة مخرجاته، ومن ثم، فإن مخرجات التعليم الثانوي الفني المصري ما هي إلا بطالة مستقبلية، كما إن هذا التعليم لا يزال يحتاج إلى جهود مضمّنية حتى يخرج أفراداً متعلمين على مستوى عالٍ من الجودة (حسانين، حازم، ٢٠٢١، ٢٧).
٧. يؤكد تقرير التنافسية الدولية -الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي- في عام ٢٠٢٠ على أهمية تطوير التعليم الثانوي الفني لضمان اكتساب الأجيال القادمة للمهارات اللازمة لدخول سوق العمل بسهولة ويسر.

### منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لرصد واقع التعليم الفني، مع الاستعانة بالبيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن بعض الجهات كالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والتي تتناول أعداد المدارس والفصول والطلاب في كل من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

### مصطلحات الدراسة:

تضمن البحث بعض المصطلحات يمكن عرضها على النحو التالي:

### (١) العدالة التعليمية:

عرفها (تهامي: ٢٠٠٨، ٥٥) بأنها "إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم مجانية مشروطة بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتقدم الطالب في الدراسة ومساعدة كل فرد في المجتمع على الاستمرار فيه بما يناسب قدراته واستعداداته دون عقبات ترتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي أو باللون أو الجنس أو النوع أو الثقافة أو أي عامل خارج نطاق قدرة الفرد، بما

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

يسهم في وصول الفرد للنتائج التي تؤهله للالتحاق بالتعليم المناسب لقدراته، مع وجود الضمانات والإجراءات القانونية والسياسية والتنفيذية التي تضمن تحقق ذلك".

ويؤكد التعريف على الضمانات القانونية التي تحفظ الحق في تحقيق العدالة التعليمية بين الجميع دون تمييز، وهذا هو لب القضية وقطب رحاها، فلا بد من إضفاء الطابع القانوني على الحق في التعليم ومراعاته ومتابعته بإحصائيات واقعية صادقة تكشف للمسؤولين مواطن الضعف في الاستيعاب ونسب التسرب والهدر التعليمي حتى لا تضيع أموال الدولة سدى بلا فائدة.

ويرى (جوهر، ٢٠١٥، ٣) أنها تتمثل في "قدرة الدولة على صيانة حقوق الطلاب في مختلف مراحل التعليم بعيداً عن التمييز والمحاباة بأنواعها المتعددة، وتكفل الدولة من هذا المنطلق تعليماً موحداً عادلاً يشمل أبناء الأمة كلهم في إطار واحد من الشفافية والحيادية؛ وترتبط العدالة التعليمية بتوجه الدولة ورغبتها وحمايتها للعدالة وتوزيع الخيرات والثروات توزيعاً عادلاً والتي من أهمها التعليم الذي هو رأس كل ثروة.

واستخلاصاً لما سبق، يمكن تعريف العدالة التعليمية إجرائياً بأنها "الطريقة المتميزة التي يتم بها تعليم جميع الطلاب على اختلاف توجهاتهم وبيئاتهم وطبقاتهم، وتحقيق العدالة بينهم من حيث (شروط القبول/ والمجانية/ والمعاملة التعليمية المتساوية داخل المؤسسة) والتي تستند على الدستور والمواثيق الدولية، دون تمييز أو استبعاد أو تهميش".

**٢) بيئة التعليم الفني:**

تعد البيئة التعليمية أحد المكونات الأساسية الداعمة لتنمية الكفايات والمهارات اللازمة للطلاب في عصر عصر اقتصاد المعرفة، ويتشكل المناخ التعليمي من مجموعة من المتغيرات البشرية والمادية التي تؤثر تأثيراً بالغاً على مدى تحقيق أهداف العملية التعليمية، وتتسم البيئة التعليمية بالخصائص التالية كما في (النجار، ٢٠١٥، ٣٥٨):

- بيئة تؤمن بالمعرفة وأهميتها في الارتقاء بالمجتمع، حيث تسود ثقافة المعرفة والإيمان بأهميتها في تحقيق التنمية.
- بيئة محفزة للإبداع الإداري والأكاديمي، وتتوافر فيها المتطلبات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتحقيق ذلك.
- بيئة ذات ريادة في مجال التطوير المؤسسي، وهي بيئة تشاركية تركز على المشاركة المجتمعية.
- بيئة ذات أهداف واضحة ومحددة ويتم صياغتها ووضعها في صورة أهداف إجرائية قابلة للتنفيذ والتطبيق.

• بيئة تركز على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية باعتبارها رأس مال لا ينضب إذا ما أحسن استثماره.

وتظهر بيئة التعليم الثانوي الفني في أهم مكوناته وعناصره والتي تتضمن السياسات والبرامج والقرارات المتعلقة بتنظيم بيئة التعليم الفني، وكذلك القائمون على التعليم الفني من المعلم والطلاب والبرامج والأنشطة.

وسوف يعرض البحث ثلاث محاور، يتضمن الأول الإطار الفكري للعدالة التعليمية من حيث التعريف والمعايير والأهمية للعدالة التعليمية، ثم يعالج المحور الثاني التعليم الفني من حيث المبررات التي تدعو إلى الاهتمام به، ثم الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني وعرض محاورها ومقوماتها، كما يطرح واقع العدالة التعليمية من حيث تحقيق العدالة، ثم يأتي المحور الثالث لعرض أهم المقترحات التي تسهم في تحسين بيئة التعليم الفني.

### المحور الأول: الإطار الفكري للعدالة التعليمية

#### أولاً- تعريف العدالة التعليمية:

يختلف مفهوم العدالة من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى؛ ولكن بصفة عامة فإن المفهوم الأكثر قبولاً هو ما يعتقد أغلب الناس أنه عادل ويلبى مستوى معيشي ملائم لأغلبية الشعب ويشعرون معه بالراحة والأمل والاطمئنان للمستقبل. وبالرجوع إلى الأدبيات وجد الباحث أن العدالة التعليمية لها مرادفات كثيرة، تتفق معها في كثير من الجوانب، وتتميز عنها في جوانب أخرى، والتي من أشهرها "تكافؤ الفرص التعليمية، المساواة، الإنصاف، العدالة الاجتماعية في التعليم"، بل تناول الباحثون هذه القضية من بعض مكوناتها، "كالمجانبة والحق في التعليم وديمقراطية التعليم والتمييز التربوي"، وتدور العدالة التعليمية حول الإنصاف الذي يقتضي إيصال الحقوق التعليمية لجميع أبناء الشعب دون تمييز اجتماعي أو طبقي أو عرقي، باعتبار أن التعليم هو الرافعة التي تساعد الفقراء في تحقيق الحراك الاجتماعي، وتضييق الفجوة بين الطبقات، والاستفادة الكاملة من كافة طاقات وخبرات المجتمع.

وعرفها (العربي، ٢٠١٢، ١٤٣) بأنها "ضمان إتاحة فرص متكافئة للجميع للحصول على خدمات تعليمية جيدة المستوى دون أي شكل من أشكال التمييز على أساس النوع أو المستوى الاجتماعي أو أي أساس آخر".

أكد التعريف على عدالة الخدمات التعليمية جيدة المستوى التي تقدم للطلاب من حيث المبنى والكتب وأعداد الطلاب ونوعية المدرسين وخبراتهم والمعامل والأنشطة، وغير ذلك مما يتطلب إعادة النظر في مدارس القرى والنجوع والمدن الكبيرة المكتظة بأعداد الطلاب بخدمة دون المستوى اللائق، مما ينسف العدالة التعليمية من جذورها ويجعلها حبراً على ورق.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها "الطريقة المتميزة التي يتعلم بها طلاب التعليم الفني على اختلاف توجهاتهم وبيئاتهم وطبقاتهم، وتحقيق العدالة بينهم وبين طلاب التعليم العام من حيث تحسين بيئتهم التعليمية والاهتمام بمواصفات خريج ينافس في سوق العمل.

**ثانياً - الرؤية الإسلامية للعدالة التعليمية:**

مع أن العدالة التعليمية نادى بها المربون حديثاً، إلا أنها قديمة قدم الإسلام، ذلك أن الإسلام في جوهره لا يعرف نظام الطبقات الاجتماعية، فالناس سواسية كأسنان المشط، وحيث كان جميع المسلمين مكلفين بمعرفة دينهم، فقد وجب تعليمهم، ونشأ من ذلك إلزام التعليم، فلا يحرم أحد لفقره، كما أوجد الإسلام خلال عصور طويلة نظاماً يشجع على التعلم ويرفع أعباءه عن عائق الطلاب، وهو وقف الضياع والعقار وصرف ريعها على المدارس والكتاتيب، وظل هذا النظام متبعاً إلى أن أصبح التعليم مرفقاً من مرافق الدولة، فلم يكن غريباً أن يرتفع من مصاف الطبقات الفقيرة علماء نبغوا لما عندهم من استعداد وكفاءة.

وكانت معاملة المعلمين لطلابهم مظهراً هاماً من مظاهر العدالة التعليمية، فقد حرص كل معلم على ألا يكون في مجلسه مكان مميز لأحد الناس - إلا لمصلحة ظاهرة، أو ما يتميز به من الفضل في العلم-، بل كان الجميع عنده سواء، ومن سبق من الطلاب إلى موضع من المكان المخصص لهم جلس فيه، ولم تكن المسألة مسألة جلوس فقط، وإنما كان على المعلم أن يعامل الفقير معاملة الغني، كما كان على الطلاب أن يقفوا موقفاً مماثلاً، وأن يدركوا أنهم أمام المعلم وفي حلقات العلم سواسية، لا فرق بين غني وفقير، بل الفضل للمهذب المجد أياً كان شأنه (الدهشان، ١٩٩٣، ٧).

وتعتبر الأوقاف التعليمية أحد مصادر تمويل التعليم التي يمكن أن تساند التمويل الحكومي للتعليم، وتساعد في تحقيق أهداف التعليم ورفع مستوى مخرجاته، وكانت مصدر التمويل التعليم في التاريخ الإسلامي، فأثمر نجاح وتطور التعليم في تلك العصور، مما أدى إلى ازدهار حضارة المسلمين العلمية التي شهدت لها الحضارة الإنسانية بالفضل، ومنها انطلقت حضارة الغرب اليوم مستفيدين من المؤلفات والدراسات العربية، والنظم التعليمية، بعد ترجمتها من اللغة العربية.

وقد هيأت الأوقاف المباني التعليمية للوفاء بدورها التعليمي، وزودتها بالتجهيزات اللازمة، والمرافق المناسبة، وتنوعت الخدمات التي قدمتها الأوقاف للطلاب بحسب شروط الواقف، فبعض المدارس وفرت لطلابها السكن والكساء، وبعضها وفرت الإعاشة والتغذية، ومن المدارس ما يصرف مكافآت الطلاب، ويوفر الرعاية الصحية لهم، وهذا يبرز دور الأوقاف التعليمية في مجال خدمات الطلاب سواء المتعلقة بالعملية التعليمية ذاتها كتوفير مصادر وأدوات التعلم، أو

خدمات التغذية والرعاية الصحية والاجتماعية التي تشكل حافزا للطلاب في طلب العلم وانصراف الذهن إليه، وكان من ثمرة ذلك إقبال الطلاب الفقراء على طلب العلم، وكان منهم النابهن الذين برعوا في العلم وأجادوا فيه، كالغزالي والشافعي والفرايدي وغيرهم كثير. وقد عرف المسلمون الأوقاف منذ العهد النبوي، وقدم الوقف للأمة الإسلامية عبر تاريخها كثيراً من الخدمات العظيمة، وأسهم في تطوير مجالات حيوية في الدولة، كان التعليم من أهمها، وقد اعتمد تمويل التعليم في التاريخ الإسلامي على الأوقاف.

### ثالثاً- أهمية تحقيق العدالة التعليمية:

إذا كانت العدالة التعليمية تسعى لتحطيم كل أشكال التمييز بين أفراد المجتمع الواحد على أساس المواطنة، من خلال تحقيق ما رُفِع من شعارات تعميم التعليم وتوحيده ومجانيته والزاميته وجودته؛ فإن ذلك يقتضي اعتماد منظومة اجتماعية شاملة تغطي جميع مجالات الحياة نهوضاً بالمستوى العام للمجتمع.

ولا شك أن تحقيق العدالة بين الطلاب على مختلف طبقاتهم يسهم في الاستفادة الكاملة من الطاقات والخبرات، ويساعد على اكتشاف الموهوبين والمبدعين الذين لا يستطيعون تحمل نفقات التعليم، ويوفر على الدولة أموالاً طائلة في مواجهة الأمية والفقر بعد ذلك، وبذلك تقع مبادرات الإصلاح والتطوير موقعها، وتحقق أهدافها المرجوة، وتظهر أهمية العدالة التعليمية فيما يلي:

١. تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.
٢. الحفاظ على الوظيفة الاجتماعية والتربوية للمدرسة.
٣. القضاء على الفقر وتحقيق الحراك الاجتماعي.
٤. تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان.
٥. المحافظة على السلام الاجتماعي للمجتمع المصري.
٦. رفع الظلم الاجتماعي عن المحرومين.

### رابعاً- معايير تحقيق العدالة التعليمية:

تقتضي العدالة الإنصاف التعليمي بأن يتلقى كل طفل ما يحتاج إليه لتطويره الأكاديمي الكامل، وتشتمل العدالة في المدارس: ضمان نتائج عالية على قدم المساواة لجميع المشاركين في النظام التعليمي؛ وإزالة القدرة على التنبؤ بالنجاح أو الإخفاقات التي ترتبط حالياً بأي عامل اجتماعي أو ثقافي، ومقاطعة الممارسات غير العادلة، ودراسة التحيزات، وإنشاء مدرسة شاملة متعددة الثقافات والبيئات للبالغين والأطفال؛ واكتشاف المواهب والاهتمامات الفريدة التي يتمتع بها كل إنسان (Chris Sturgis, 2017, 8).

### في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

ويواجه قادة المدارس تحدياً هائلاً يتطلب إصلاح السياسات والممارسات التي تساهم في تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة التعليمية؛ فعلى الرغم من بذل قصارى جهد المسؤولين والمدرسة، إلا أن الطلاب ذوي الدخل المنخفض، وذوي الإعاقة، والذين لا مأوى لهم أكثر عرضة لفشل الرياضيات وأقل فرصاً لبلوغ التخرج، ولذلك يجب استبدال الممارسات التي تركز على المساواة بالجهود التي تعزز العدالة التعليمية (7, 2017, Anil Prahlad)، ويمكن عرض معايير العدالة التعليمية من خلال:

#### ١. العدالة الاجتماعية قبل الالتحاق بالمدرسة Social justice:

يقتضي المفهوم الموضوعي للعدالة التعليمية أن يسبقه ويصاحبه تكافؤ أو تقارب على الأقل في الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتوافر للنشء، ممثلة في أحوالهم الأسرية ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق أكبر قدر ممكن للعدالة الاجتماعية بين جميع الطبقات، فليس الأمر متعلقاً بفتح المدارس بالمجان أمام الجميع دون اعتبار لأحوال أسرهم المادية والاجتماعية؛ بل تبدأ العدالة بتضييق الفوارق بين الطبقات ورفع مستوى المعيشة وتوفير الرعاية والتكافل والضمان الاجتماعي لغير القادرين، بما يسمح بتحقيق استيعاب جميع الأطفال في سن الالتحاق، حتى لا تكون العدالة التعليمية شعاراً فارغاً من مضمونه ومحتواه.

#### ٢. العدالة في القبول أو الالتحاق Equity of Access:

يتمثل هذا المستوى في مظهرين أولهما مجانية التعليم بحيث لا يقف المال حائلاً بين المواطن وبين الحصول على ذلك الحق الأساسي من حقوق المواطنة، وثانيهما يتمثل في الاستناد إلى مقياس موضوعي للمفاضلة بين المقبولين، إذا لم تنتسج الأماكن لهم، مثل مجموع الدرجات، السن، اللياقة الصحية وما إلى ذلك بعيداً عن التحيز لفئة معينة أو منطقة دون أخرى (الدشنان، ١٩٩٣، ١٥).

#### ٣. العدالة في المعاملة Equity of treatment:

ويقصد بها أن يعامل جميع الطلاب معاملة قائمة على الحق والعدل لا على المكانة الاجتماعية أو الحالة المادية، وأن يعامل الأغنياء والفقراء وذوو النفوذ معاملة الباقيين من حيث إتاحة الفرص للتعلم، وتوزيع النظر عليهم والاهتمام بهم، وأن يكون التفاضل بينهم قائماً على أساس مستوى المتعلم وما يحققه من تقدم في تحصيله دون النظر لأي اعتبارات أخرى.

#### ٤. العدالة في النتائج (التوظيف) Equity of Outcomes:

وتعني حصول كل فرد علي فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها، وذلك لأن التمييز والفرقة في هذا الجانب

يذهب بالكثير من الآمال والطموحات التي تعد دافعاً أساسياً للإقبال علي التعليم، ومن ثم فعدم الاطمئنان إلي هذا الجانب، يقعد الكثيرين عن ولوج أبواب التعليم مهما كان مجانياً.

##### ٥. العدالة التعليمية بين الذكور والإناث:

إن إتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمرأة للالتحاق بالتعليم شأنها في ذلك شأن الرجل تماماً يمثل ضرورة ملحة لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم، مع الأخذ في الاعتبار التوسع في أنماط التعليم العالي والجامعي المناسبة لطبيعة المرأة وخصوصية دورها مثل مؤسسات القطاع التعليمي التدريسي والطبي.

وقد حدد إبراهيم عصمت مطاوع معايير العدالة التعليمية في (شروط القبول للالتحاق بالمؤسسة التعليمية/ المعاملة التعليمية المتساوية داخل المؤسسات التعليمية/ المباني والتجهيزات المتاحة/ التمويل والمجانبة/ عملية التحصيل/ مخرجات التعليم/ الاهتمام بالمتفوقين والمتخلفين والعاديين عقلياً/ والمعوقين جسمياً/ والمتخلفين ثقافياً/ نصيب الفرد المتعلم المتكافئ مع غيره من التراث الثقافي) (مطاوع، ٢٠٠٠، ٢٣)، وحددها شبل بدران في (غياب المشاركة الشعبية في رسم السياسة التعليمية وصنع القرار/ قضايا الرسوب والتسرب/ الاستيعاب والتدرس/ المجانية/ تكافؤ الفرص التعليمية/ ازدواجية النظام التعليمي) (بدران، ٢٠٠٦، ٦١)، وذكر حامد عمار مؤشرات الفجوة في العدالة وتكافؤ الفرص في (القيود/ بين الذكور والإناث/ بين الريف والحضر/ بين المحافظات) (عمار، ٢٠٠٠، ٢٠).

#### المحور الثاني: التعليم الفني أهميته وواقعه

##### أولاً- فلسفة التعليم الثانوي الفني:

تقوم فلسفة التعليم الفني على فتح قنوات الاتصال بين مختلف أنواع التعليم الثانوي الفني والعام والتعليم العالي، كما تقوم على تأسيس شراكة استراتيجية بين جميع الأطراف بما يلبي احتياجات الاقتصاد القومي ومتطلبات سوق العمل، وتعتمد هذه الشراكة على مشاركة رجال الصناعة وأرباب العمل في تحديد أهداف وغايات التعليم الفني. (Advance, CTE, 2013).

كما تقوم فلسفة التعليم الفني أيضاً على السياسات التعليمية السائدة في مصر، والتي تظهر من خلال تطوير وبناء رؤية مستقبلية لتكنولوجيا المعلومات في العصر الرقمي، وتزويدها المستمر بالتكنولوجيات المساعدة، لتحسين التعليم الفني وتمكين الأجيال الجديدة من فهمها واتقانها واكتشافها وتنويع مصادر المعرفة لاكتساب المهارات الحياتية الجيدة

فالنظام المزدوج في الأساس هو تزاوج محكم بين المدرسة والمؤسسات الصناعية والخدمية، ويكون فيه التدريب الميداني بمثابة معايشة للواقع الفعلي في ميدان العمل لإحداث تغييرات ايجابية نحو العمل، وتكون هذه التغييرات سلوكية وفنية وذهنية لإشباع احتياجات محددة ومستقبلية للطالب المتدرب وللمؤسسة التدريبية التي يعمل بها (Huisman, 2003, 11)، كما

أن التعليم المزدوج أكثر ارتباطاً بسوق العمل لتشارك المسؤولية بين نظام العمل ونظام التوظيف (Rageth & Renold, 2019,1).

وفي معظم البلدان الأجنبية التي تطبق التعليم المزدوج يدفع صاحب العمل أجوراً مناسبة للطلاب في مكان العمل، ويلتزم بتوفير مواد التعلم في مؤسسته، وقد تقوم بعض الحكومات بتقديم حوافز لأصحاب الأعمال للدخول والمساهمة في هذا النظام (Solga, et al, 2014, 22) ومما سبق يتضح أن فلسفة التعليم الفني المزدوج تقوم على التكامل بين الجانبين النظري والعملية، فالجانب النظري يتقنه الطالب في المدرسة، بينما يتلقى الجانب العملي المهني في إحدى المؤسسات العملية في سوق العمل، فيخرج الطالب وهو على أكبر قدر ممكن من الكفاءة العلمية والعملية، للعمل في سوق العمل الذي تعلم فيه مباشرة دون الحاجة لدورات تدريبية أو وقت إضافي للتأقلم مع مهنته.

### ثانياً- مبررات الاهتمام بالتعليم الفني:

زاد الاهتمام بالتعليم الفني في مصر في الآونة الأخيرة، استجابة للضرورات الحتمية التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة، والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة، ومسايرة الثورة العلمية والتكنولوجيا والمعلوماتية، فهذا النوع من التعليم يعد استثماراً جيداً للمستقبل، ويمكن عرض أهم هذه المبررات كما يلي:

#### ١. تعزيز الأمن القومي المصري:

إن الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره يعتبر من أهم الجوانب المهمة للامن القومي لأي دولة، لأن التعليم الفني المصدر الرئيسي لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة جِرفياً لرفع كفاءة الإنتاج في مختلف الحرف التي يحتاجها سوق العمل، وبالتالي الناتج القومي والتنمية الاقتصادية والصناعية الشاملة، ويحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى في معظم الدول المتقدمة.

#### ٢. الاهتمام الدولي بالتعليم الفني:

بالاطلاع على تجارب الدول التي انتقلت من دول نامية إلى دول تتأطح السحاب وتجاري الدول الكبرى، يظهر أنها أولت اهتماماً بالغاً بالتعليم عامة، وبالتعليم الفني على وجه الخصوص، حيث التعليم التقني والفني والتكنولوجي والتطبيقي بفروعه وأقسامه المختلفة؛ وهذا ما يجعل الرجوع إلى هذه التجارب والاستفادة منها قدر الإمكان أمراً في غاية الأهمية.

#### ٣. التأكيد الدستوري على أهمية التعليم الفني:

وقد جاء في الدستور المصري ونصت المادة (٢٠) على أن "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقاً لمعايير

الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" (ج. م . ع ، الدستور المصري، المادة (٢٠)، ٢٠١٤م، ٧).

#### ٤. تنامي معدلات البطالة في مصر:

تمثل البطالة أكبر تحدي يقف في وجه عمليات التنمية والتحديث، بل إنها تشكل هدراً مالياً واجتماعياً وتربوياً لسنوات من الإنفاق والتعليم والجهد والمتابعة من جميع الأطراف؛ ففي الوقت الذي ينتظر فيه المجتمع أن يجني حصاد تلك السنوات، إذا بها تضيع سدى، ويتعرض أصحابها إلى قنبلة موقوتة في المجتمع.

#### ٥. التطلع إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من مخرجات التعليم:

تعقد الدولة آمالاً كبرى على التعليم في تحقيق أهداف التنمية وتفعيل دوره في تحقيق أهدافه التربوية المتعددة والتي من بينها ضرورة تحقيق النمو المتكامل للطلاب، وإكسابهم القيم ومظاهر السلوك القويم بما يسهم في إنجاز التنمية البشرية والتي تتحقق من خلال تنمية قدراتهم، وتعويدهم استخدام الأسلوب العلمي في التفكير.

#### ٦. مواجهة مخاطر ومهددات السلم الاجتماعي:

تقتضي ضرورة المحافظة على السلام الاجتماعي تغليب دور الدولة في قطاع التعليم وتحقيق العدالة التعليمية بين جميع فئات المجتمع وطبقاته، في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تهديد وضغوط دولية مختلفة.

إن الاهتمام بالتعليم الفني ومخرجاته يقي المجتمع من مخاطر جسيمة تتمثل في نزوح خريجيه إلى البطالة والعنف والاتجار في الممنوع والانضمام إلى الجماعات الإرهابية، وتعكير صفو المجتمع وسلامه الداخلي.

#### ثالثاً- التحديات التي تواجه التعليم الفني:

يعاني التعليم الفني من العديد من التحديات التي تؤثر على جودة مخرجاته وتعيق تحقيق أهدافه ووصوله لغاياته والعائد المتوقع والمرجو منه، ويمكن تناول هذه التحديات في مجالات عدة على الوجه التالي (خليفة، ٢٠٢٠، ٧٣-٨٧)، (حسب النبي، ٢٠٢١، ٨٥-٤٣٣):

#### ١- المناهج والخطط الدراسية، ويشمل:

أ- ضعف المناهج والمقررات عن مواكبة المتطلبات العصرية للتنمية والتطورات الحادثة في مجالات العلم والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

ب- ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة التعليم الفني.

ج- إهمال برامج التعليم الفني لتنمية الميل نحو التخصص لدى الطلاب.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

## ٢- النمو المهني للمعلمين، ويشمل:

- أ- النقص الكبير في معلمي المواد العلمية المتميزين والمبدعين بالتعليم الفني وقلة الاهتمام بتدريبهم.
- ب- ندرة المعلمين في بعض التخصصات وضعف كفاءة توزيعهم، وضعف الكفاءة المهنية لبعضهم في التخصصات المختلفة.

## ٣- مجال الإدارة والتنظيم، ويشمل:

- أ- عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العمالة والأطر الفنية بمستوياتها وتخصصها المختلفة بما لا يسمح بالتخطيط السليم.
- ب- نظام التنسيق والقبول وتوزيع الطلاب على تخصصاته حسب مجموعات الدرجات دون النظر إلى الميول والاستعدادات، أو مراعاة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- ج- ضعف الارتباط الوثيق بين تخصصاته المختلفة والتوزيع الجغرافي والنوعي للصناعات، مما ترتب عليه عدم تناسب التخصصات مع ظروف المجتمع.
- د- عدم وجود معايير خاصة في هيئة ضمان واعتماد الجودة لمدارس التعليم الفني التي تختلف طبيعتها عن مدارس التعليم الأساسي قبل الجامعي.

## ٤- مجال التمويل لقطاع التعليم الفني والإمكانات والتجهيزات، ويشمل:

- أ- تضخم عدد الطلاب في المدارس بما يفوق طاقة المباني، مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وعدم إتاحة الفرص الكافية للتدريبات العملية للطلاب.
- ب- قلة التجهيزات والمعدات وساعات التدريب بالنسبة لعدد الطلاب.
- ج- ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم المهني بفروعه.
- د- تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس حيث يؤدي نقص التمويل إلى ضعف البنية الأساسية لمعظم المدارس مما يعيق توفير بيئة صحية وجاذبة للطلاب.

## ٥- مجال علاقة التعليم الفني بسوق العمل، وتتمثل في:

- أ- البطالة بين الخريجين في مختلف نوعيات التعليم الفني بسبب وفرة الأعداد وزيادتها عن حاجة سوق العمل، وضعف المستوى المهاري لهم.
- ب- غياب التشريعات اللازمة لمنع مزاوله المهنة لغير المؤهلين لها جعل كثيراً من غير المتخصصين يزاحم الفنيين مما نتج عنه عدم عمل كثير من الخريجين في تخصصاتهم.
- ج- ضعف الارتباط بين التعليم الفني من حيث التخصصات والمناهج ومتطلبات سوق العمل مما يؤدي عدم التوازن بين أعداد العمالة واحتياجات سوق العمل.

د- رغبة المؤسسات المهنية في تشغيل العمال القدامى دون حديثي التخرج باعتبارهم عمالة جاهزة للإنتاج.

#### ٦- نظرة المجتمع لمجال التعليم الفني، وتشمل:

- أ- جهل المجتمع والطلاب بقيمة التعليم الفني المهني وعزوفهم عنه، والنظرة الدونية له.
- ب- تدهور النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني ونظرة المجتمع للتعليم الفني باعتباره وسيلة لاستيعاب الفاشلين من طلاب المرحلة الإعدادية.

#### رابعاً- استراتيجية التعليم الفني الجديد في مصر

أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني والارتقاء به عالمياً، والتحول نحو تعليم فني أفضل "TE 2.0" لتلبية احتياجات سوق العمل، وتحسين جودته بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بضرورة الاهتمام بإصلاح التعليم الفني في مصر.

وتظهر عملية تطوير المناهج الدراسية للتعليم الفني من خلال بنائها وفقاً لمنهجية الجدارات، بالتشاور مع خبراء سوق العمل وأصحاب الأعمال، إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية تطوير التعليم الفني؛ حيث تؤكد هذه المناهج المطورة على ما يمكن للخريج تنفيذه من مهارات بدل من التركيز على ما يتوقع منه معرفته فقط، وتظهر أهم محاور الاستراتيجية فيما يلي (محمد مجاهد، ٢٠٢٣):

#### أ- المحور الأول: تحسين جودة التعليم الفني، وذلك من خلال:

- إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد للتعليم الفني والتمن والتدريب المهني.
- إنشاء وحدة مركزية بالوزارة لدعم وتحسين الجودة بمدارس التعليم الفني بالوزارة.
- إنشاء وحدة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لمتابعة وتقييم وتنفيذ الاستراتيجية.
- اعتماد ١٣٠٠ مدرسة فنية، و ١٢٠ برنامج تعليم فني من قبل هيئة "التقن" بحلول ٢٠٣٠.

#### ب- المحور الثاني: تحويل المناهج الدراسية إلى مناهج قائمة على منهج

#### الجدارات وذلك من خلال:

- وضع واعتماد إطار للمناهج المطورة على أساس منهج الجدارات وتطوير جميع المناهج بحلول عام ٢٠٢٤.
- استحداث مناهج وبرامج جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل والتقدم التكنولوجي.
- تطوير البرامج المتعلقة بالتعليم التجاري حيث أنه الأضعف في الارتباط بسوق العمل.
- استحداث نظام جديد للتقييم النهائي للطلاب بمشاركة ممثلين عن سوق العمل من القطاع الخاص.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

- التوسع في رقمنة برامج التعلم وإدخال التعلم المدمج خصوصاً بعد انتشار الجائحة والدراسة عن بعد.
- التوسع في إنشاء وحدات الانتقال إلى سوق العمل في جميع مدارس التعليم الفني بالتعاون مع الجهات الدولية.

### ج- المحور الثالث: تحسين مهارات المعلمين من خلال التدريب والتأهيل وذلك من خلال:

- إنشاء أكاديمية متخصصة لتدريب وتأهيل معلمي ومدققي التعليم الفني.
- تجهيز المقر الرئيسي للأكاديمية وإنشاء وتجهيز فروع لها بالمحافظات.
- تدريب جميع معلمي التعليم الفني (١٤٠٠٠) على تنفيذ برامج الجدارات بحلول عام ٢٠٢٤.
- إقامة شراكات استراتيجية واتفاقيات توأمة مع أكاديميات وجامعات دولية.

### د- المحور الرابع: مشاركة أصحاب الاعمال في تطوير التعليم الفني وذلك من خلال:

- تطوير نظام التعليم والتدريب المزدوج وحوكمته للتوسع فيه لاستيعاب ١٠٪ من اجمالي الطلاب في ٢٠٣٠.
- إنشاء ١٠٠ مدرسة تكنولوجية تطبيقية بالشراكة مع شركات القطاع الخاص الكبيرة بحلول عام ٢٠٣٠.

### هـ- المحور الخامس: تغيير الصورة النمطية للتعليم الفني وذلك من خلال:

- وضع استراتيجية وطنية للتوعية المجتمعية والاعلامية لتحسين الصورة الذهنية للتعليم الفني.
- استهداف رفع نسبة الملتحقين بالتعليم الفني إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، بدلاً من النسبة الحالية.
- التركيز على إبراز قصص النجاح بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال مدارس التكنولوجيا التطبيقية.

- فتح المسارات التعليمية لخريجي التعليم الفني إلى التعليم العالي حيث تخطط وزارة التعليم العالي لإنشاء عدد ٢٥ جامعة تكنولوجية بحلول عام ٢٠٣٠ ، وسيكون ٨٠% من الطلاب المسجلين في هذه الجامعات من خريجي التعليم الفني بشرط أن تتماشى تخصصاتها مع التخصصات التي درسوها في مرحلة التعليم الفني قبل الجامعي.

### رؤية نقدية لاستراتيجية التعليم الفني الجديد في مصر:

- قطعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، شوطاً كبيراً في استراتيجية تطوير التعليم الفني التي تم إطلاقها عام ٢٠١٨، حيث تعمل على ربط الخريج بسوق العمل المحلي والدولي

وتخريج طلاب قادرين على المنافسة في سوق العمل من خلال تزويدهم بالمهارات والقدرات التي تسمح لهم بتلبية متطلبات الصناعة والمشروعات القومية التي تحتاجها الدولة، كما تحرص الوزارة على إعداد خريجين ذوي مستوى عالي من التعليم، ولديهم مهارات فنية عالية، وقادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

وأظهرت الاستراتيجية أنه سيتم تطبيق البرامج الدراسية المطورة علي جميع الطلاب المتحقين بالصف الأول الثانوي بكافة مدارس التعليم الفني (الحكومية - الخاصة) المطبق بها هذه البرامج بمختلف نوعياتها، ومن المخطط أن يتم الانتهاء من تطوير كافة البرامج الدراسية مع تطبيقها بكافة مدارس التعليم الفني في سبتمبر ٢٠٢٤.

ومما تتميز به الاستراتيجية تركيزها على مبدأ الجدارات التي يسمح للخريج بأن يكون قادراً على بدء مشروعه الخاص إذا ما توفر له التمويل المناسب، مما يساعد على انتشار المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مما سيعمل على دعم الاقتصاد المصري بصفة عامة. كذلك من مميزات الاستراتيجية تأكيدها على تدريب المعلمين حتى يتأكدوا من أن الطالب اكتسب المهارات، وكذلك إشراك رجال الصناعة وممثلي سوق العمل في وضع المناهج والبرامج الدراسية والجدارات ومراجعة الوحدات الدراسية وأيضاً عملية تقييم الطلاب وتوفير فرص تدريب نهائية للطلاب في الامتحانات وهي من تجيز أن الطالب يتم تخريجه أم لم يكتسب المهارات المطلوبة.

ويظهر من هذه الاستراتيجية أيضاً أن هناك إسهام كبير في مسألة التحول الرقمي، حيث يستطيع الطالب الحصول والاستكشاف للنماذج التعليمية المختلفة بالتعليم الفني حتى يستطيع اختيار ما يناسبه.

وقد صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إصدار قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (إتقان) الفرق بين التعليم الفني، والتعليم التقني، بهدف اعتماد البرامج والمناهج والشهادات ومؤهلات الطلاب بالمدارس الفنية لإكساب الطالب الجدارات المؤهلة لسوق العمل المحلى والدولي، وكذلك الارتقاء بجودة التعليم الفني والتقني والتدريب المهني من مؤسسات وبرامج بما يتوافق مع معايير الاعتماد ومتطلبات أسواق العمل وبما يخدم خطط التنمية المستدامة للدولة.

كما أحدثت مدارس التكنولوجيا التطبيقية طفرة كبيرة في مواصفات الخريجين من المدارس الفنية، وتقدم تلك المدارس تعليماً مجانياً للطلاب، كما ساهمت في إحداث طفرة وتطوير كبير في منظومة التعليم الفني وتغيير نظرة المجتمع إليه، وإعداد خريجين مؤهلين بشكل كلى للالتحاق بسوق العمل، وقادرين على مواكبة أحدث التقنيات والأساليب الحديثة المستخدمة بسوق العمل.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

## خامساً- واقع العدالة التعليمية بالتعليم الثانوي الفني:

ينقسم التعليم الثانوي إلى نوعين هما التعليم الثانوي العام الأحسن نوعية في مستواه ومحتواه والطريق للالتحاق بالجامعات والكليات العسكرية ومن ثم الحصول على وظيفة ومكانة اجتماعية، ولذلك فهو محط أنظار الطلاب وأسرهم، والتعليم الثانوي الفني (زراعي- صناعي- تجاري-فندقي) الأقل نوعية في مستواه والطريق للحصول على وظيفة ومكانة متواضعة نظراً لارتباطه التاريخي بالأعمال اليدوية، وقد وضعت الوزارة سياسة القبول في كلا النوعين من التعليم تعتمد أساساً على مجموع درجات الشهادة الإعدادية العامة إلى جانب ميول الطالب ورغباته، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ونظراً إلى أهمية الثانوي العام ومكانته تحاول الأسر ذات المستوى المرتفع والمتوسط استخدام الوسائل والأساليب لمساعدة أبنائها على الالتحاق بهذا النوع من التعليم، ومنها الدروس الخصوصية والكتب الخارجية والمدارس الخاصة ومدارس اللغات (الشخبيي، ٢٠٠٢، ٢٧٥).

وفيما يلي عرض كمي مختصر لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية في مجال الاستيعاب، كأعداد المدارس والفصول والطلاب بين التعليم الثانوي والفني للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

| نوع التعليم الثانوي | مدارس |      |      |      |        | فصول  |       |       |       |        | عدد الطلاب |
|---------------------|-------|------|------|------|--------|-------|-------|-------|-------|--------|------------|
|                     | حكومي | خاص  | حضر  | ريف  | إجمالي | حكومي | خاص   | حضر   | ريف   | إجمالي |            |
| العام               | 2595  | 1887 | 2948 | 1534 | 4482   | 38779 | 13114 | 35247 | 16646 | 51893  | 2124450    |
| الصناعي             | 1245  | 445  | 1261 | 429  | 1690   | 24750 | 4401  | 23045 | 6106  | 29151  | 1054823    |
| الزراعي             | 253   | 72   | 217  | 108  | 325    | 4972  | 627   | 3910  | 1689  | 5599   | 269498     |
| التجاري             | 638   | 316  | 584  | 370  | 954    | 14273 | 3211  | 11731 | 5753  | 17484  | 853496     |
| الفندقي             | 96    | 49   | 130  | 15   | 145    | 905   | 1048  | 1711  | 242   | 1953   | 72464      |
| الإجمالي            | 4827  | 2769 | 5140 | 2456 | 7596   | 83679 | 22401 | 75644 | 30436 | 106080 | 4374731    |

## يظهر من الجدول السابق ما يلي:

- يستوعب التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني (٣٧٤,٧٣١، ٤)، في حين يمثل التعليم الثانوي الفني بجميع أنواعه (٢٢٥٠,٢٨١)، أي أن التعليم الفني يستوعب ما يقارب نصف طلاب المرحلة الثانوية، وهي نسبة ليست بالقليلة، والتي تظهر أن عدم الاهتمام بها يعتبر إهداراً كبيراً لجهود سنوات طويلة من التربية والتعليم ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية المرحلة الإعدادية.
- لا يظهر الخلل فقط عند المقارنة بين العام والفني، ولكن في بيانات التعليم الفني ذاته، فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المدارس الثانوية الصناعية ١٦٩٠ مدرسة التحق بها في العام

الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (١٠٥٤٨٢٣) طالبًا، بينما عدد مدارس الثانوية الزراعية ٣٢٥ مدرسة فقط التحق بها ٢٦٩ ألف و ٤٩٨ طالبًا.

- تفوق التعليم الثانوي العام في عدد المدارس عن نظيره من التعليم الثانوي الفني، فقد بلغ عدد المدارس (٤٤٨٢) بالتعليم العام، بينما في الفني (٣١١٤) مدرسة، هذا الخلل نتج عنه كثافة طلابية تقارب الضعف في المدارس الفنية مقارنة بالثانوي العام، بما انعكس قطعًا على المنتج التعليمي، والصورة الذهنية السلبية عن التعليم الفني.
- على غير المتوقع عند زيادة أعداد المدارس في التعليم الثانوي العام، يظهر من الجدول التكدس الطلابي في فصول الثانوي الفني، فقد بلغت أعداد الفصول (٥٤١٨٧) فصلًا مقارنة ب(٥١٨٩٣) بالثانوي العام، في حين أنها تستوعب النسبة الطلابية الأكبر.
- في الوقت الذي يستفيد فيه القطاع الخاص من خبرات وقدرات منتج التعليم الفني يظهر ضعف مشاركة القطاع الخاص في التعليم الثانوي الفني، فليس هناك في جميع أنواع التعليم الثانوي الفني سوى (٨٨٢) مدرسة موزعة على أنواعه الأربعة، في حين يشارك في التعليم الثانوي العام ب(١٨٨٧) مدرسة.
- جاءت استثمارات القطاع الخاص في المدارس الفنية الزراعية (٧٢)، وفي الفندقية (٤٩) مدرسة في مقابل ٩٦ مدرسة ثانوية فندقية حكومية، بينما في التجاري ٣١٦ مدرسة من إجمالي ٦٣٨ مدرسة ثانوية تجارية حكومية.
- أعداد مدارس الثانوي العام في تزايد مستمر بالإضافة إلى تكدس الطلاب على حساب الأنواع الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم الثانوي العام هو الطريق المؤدي للتعليم العالي، بالإضافة إلى كثرة المشكلات التي يواجهها التعليم الفني ومنها ما يتعلق بالإمكانات البشرية أو المادية أو نوعية البرامج المقدمة أو الانخفاض النسبي لنوعية التعليم والنظرة المتدنية للتعليم الفني.
- تزايد أعداد فصول التعليم الثانوي الفني في الحضر عن نظيره من التعليم الثانوي العام، فقد بلغت (٤٠٣٩٧) فصلًا مقابل (٣٥٢٤٧) في التعليم الثانوي العام.
- قلة أعداد فصول التعليم الفني الخاص مقابل نظيره من العام، فقد بلغت في التعليم الثانوي الفني الخاص (٩٢٨٧)، بينما في التعليم الثانوي العام الخاص (١٣١١٤).
- يستحوذ التعليم الثانوي الزراعي على ٦,١% من الطلاب، في حين أن مصر تقوم منذ القدم على الزراعة ولديها مساحة صحراوية كبيرة جدًا يمكن استغلالها، لو أُعطي هذا النوع من التعليم حقه من الاهتمام.
- تواضع نسبة التعليم الفندقية، من حيث أعداد المدارس، التي بلغت (١٤٥) من أصل (٧٥٩٦) بنسبة لا تتعدى ال (١,٩%)، كما أنه لا يكاد يستوعب سوى نسبة (١,٦%) من

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

إجمالي عدد الطلاب، والبالغ عددهم (٧٢٤٦٤) من أصل (٤٣٧٤٧٣١) من طلاب المرحلة، ما يجعل قطاع السياحة يعتمد في أوقات التعافي على نسبة كبيرة من غير الدارسين للفندقة.

وعند الحديث عن التعليم الفندقية ينبغي الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن تسهم به وزارة الآثار في الاهتمام بالتعليم الفندقية، من حيث توفير خريجين يعملون بالمواقع الأثرية والسياحية، وتنشيط السياحة وجذب أعداد كبيرة من السياح؛ حيث تزخر مصر بمواقع ومناخ وأثار ليست موجودة في أي دولة بالعالم؛ ولذلك يمكن تجنيد طلاب التعليم الفندقية للترويج للسياحة وتنشيطها إذا تم تأهيلهم وتدريبهم على ذلك.

وتطرح تلك الأرقام تساؤلات ملحة حول الخطط المستقبلية، وهل هناك دراسات للاحتياجات، وأين القطاع الخاص ومستثمري القطاع الزراعي والصناعي، من دعم المدارس الفنية التي تستهدف بالأساس تخريج منتج تعليمي يخدم احتياجات تلك القطاعات؟!.

وهذه كلها معايير تبين ضعف العدالة التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي العام بين كل من القطاعين العام والخاص، في كل من عدد المدارس والفصول والطلاب، وكذلك ضعف نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي العام بقطاعيه العام والخاص، فهو لا يستوعب سوى ٣١% فقط من جملة طلاب المرحلة، وربما يتسرب منهم عدد، فيصل للتعليم العالي منهم فقط ٢٥% من جملة الطلاب، وهذه نسبة ضعيفة عند النظر لأهمية التعليم الجامعي والعالي والآمال المتعلقة به والمترتبة عليه.

ولما كانت المدرسة الثانوية العامة تمثل المدخل المؤدى للتعليم العالي، وبالتالي الحصول على وظيفة ذات دخل مرتفع، أدى ذلك إلى المنافسة بين الطلاب لدخول التعليم الثانوي العام، وهذا ما جعل الدولة تلجأ إلى الحد من أعداد المقبولين فيه بحيث لا تزيد عن ٤٠% من إجمالي الناجحين في الشهادة الإعدادية.

ولذلك فإن فقر الأسر وتدني مكانتها الاقتصادية والاجتماعية يعزز من حرمان أبنائها من البيئة التعليمية المواثية للنمو العقلي/المعرفي، ويحرمهم من الالتحاق بمدارس عالية الجودة، ولا تقتصر الآثار السلبية للفقر على الحرمان من المدرسة الثانوية العامة فحسب، بل تشمل أيضاً المعاناة التي يعانيها الطلاب عند الالتحاق بالتعليم الثانوي الفني، الذي لا تعطي له الدولة اهتماماً، بل تجعله بوابة للتخلف من الإنفاق على التعليم، وبعد ذلك يواجه الشباب الحياة بمتطلباتها من غير عدة ولا عمل، فيبدأ رحلة البحث عن عمل وتحمل المسؤولية وهو لم ينضج بعد، ولم يأخذ حقه في تعليم جيد متساوٍ مع أقرانه، لذلك فإن على الدولة أن تعوض هؤلاء الشباب بعمل يتناسب مع قدراتهم لرفع مستواهم المالي والتعليمي والاجتماعي.

فعلى الرغم من أن مرحلة التعليم الأساسي تضع من بين أهدافها الربط بين الثقافتين العامة والمهنية علي أساس الالتحام بين العلم والعمل والتكنولوجيا؛ إلا أنها عجزت عن تقديم الثقافة المهنية، وتكوين الاتجاهات والمهارات العملية، وقد أدى ذلك إلى تزامم الطلاب علي التعليم الثانوي العام، والعزوف عن التعليم الفني وذلك بإغفال التوجيه المهني للتلاميذ في المراحل الأولى من التعليم، وبسبب قلة وجود أماكن للتدريب المعلمي والمجالات المهنية والفنية في خطط الدراسة بمراحل التعليم العام (زيدان، ٢٠١٣، ٤٢٩).

إن أول خطوة لتطوير التعليم الفني هو تشجيع الطلاب على الالتحاق به عن طريق زيادة عدد المدارس الفنية في كافة المحافظات، وفي حالة عدم توفير إمكانيات لبناء مدارس جديدة فلا بد من تعدد الفترات الدراسية لنقص الكثافة الطلابية، وكذلك لابد من زيادة أعداد المدرسين ولاسيما التدريبات والورش العملية.

### أهم المقترحات التي تسهم في تحسين بيئة التعليم الفني لتحقيق العدالة التعليمية

يظهر مما سبق أن البيئة التعليمية للتعليم الفني تحتاج إلى تحسين داخلي يتناول الواقع المجتمعي وتنمية الوعي العام بأهمية التعليم الفني، كما يحتاج إلى تحسين داخلي في الحرم المدرسي من جهة المعلمين والطلاب والمناهج والوسائل التعليمية، ويمكن تناول ذلك من خلال الآتي: (Khan & Matlay, 2009)، (Huang & Fie Lee. 2012)، (عبد المقصود، ٢٠١٣، ١١٣-١٥٠)، (محمود، ٢٠١٩، ١-٨٩)، (ناصر، ٢٠١٩، ١٦٢-١٧٣)، (البيطار، ٢٠٢٠، ١٤١٥-١٤٣٥)، (محمد، السيد، علي، ٢٠٢١، ٦١-٧٧)، (خليل، ٢٠٢١، ٣٣٥٢-٣٤٠٠)، (الرشيدي، ٢٠٢٢، ١١٧٥-١١٩٨):

#### أولاً- تحسين البيئة الخارجية للتعليم الفني:

إن الاستثمار في تطوير نظام التعليم الفني من شأنه أن يشجع الطلاب المتفوقين على الالتحاق بهذا النوع من التعليم، والارتقاء بمستوى خريجه بما يلبي احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة التي تساعد في تنمية الاقتصاد والمنافسة على المستوى الاقليمي والدولي، كما يحد من دخول أعداد كبيرة من مخرجات التعليم إلى سوق العمل وهي غير مؤهلة ولا تمتلك المهارة والخبرة المهنية اللازمة لسوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبي للقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

فعلي قدر المستطاع يجب توافر أو تواجد شروط للطلاب الذين يريدون التقدم بالدخول لهذه المدارس الفنية مثل امتحان قدرات في التخصص نفسه لمعرفة قابلية الطلاب واستعدادهم، لأن هذا سيمنح ثقة أكبر لطلاب الشهادة الاعدادية الذين يملكون موهبة أو حرفة معينة للتقدم،

### في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

وأيضاً سيبعد كل من ليس لديه أي استعداد أو قدرة للالتحاق بها؛ وحتى يحظى التعليم الثانوي الفني بالعدالة بينه وبين التعليم الثانوي العام فلا بد من الآتي:

#### أ- تغيير النظرة المجتمعية للتعليم الفني:

ويكون ذلك بتغيير كامل شامل لوضع هذه النوعية من التعليم ضمن منظومة التعليم قبل الجامعي، بمعنى أن يلغى تماماً مسمى المدارس الصناعية أو الفنية أو التجارية ويحل محلها مسمى جديد يقبله المجتمع ويضفي على الملتحقين به الاحترام من المجتمع، كما هو المعمول به في كافة دول العالم، من خلال كليات المجتمع أو الكليات التقنية؛ وبالتالي عندما يشعر الطالب أنه سيلتحق بكلية وليس بمدرسة صناعية سيزيد الإقبال على هذه النوعية من الدراسة، خاصة إذا ما أتيحت للطالب فرصة استكمال دراسته الجامعية دون تفرقة بينه وبين حاملي شهادة الثانوية العامة.

أ- التعاون بين المدارس الفنية ووسائل الإعلام في إعداد حملات توعية مجتمعية بأهمية هذا النوع من التعليم في التنمية الاقتصادية.

ب- تقديم أمثلة ايجابية لفرص واعدة لطلاب التعليم الفني، وتشجيع ودعم مشاركتهم في أنشطة ثقافية وترويجية، وعقد لقاءات سنوية في نهاية الأعوام الدراسية بين طلاب التعليم الفني.

ت- زيادة التقدير المهني والمادي والمعنوي للمعلمين والمدربين والإداريين العاملين في مجال التعليم الفني.

ث- بناء قاعدة معلومات عن الطلاب بالتعليم الفني على مستوى الجمهورية ونشرها عبر وسائل التواصل لخلق فرص التواصل مع المستثمرين ورجال الأعمال، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والصناعة في اكتشاف ورعاية الطلاب بالتعليم الفني.

ج- الإشراف الفني والأكاديمي من خلال أكاديمية البحث العلمي على الطلاب الموهوبين بالتعليم الفني، وتقديم دعم مادي ومعنوي لهم والعمل على إقامة مسابقات فنية بكل تخصصات التعليم الفني لزيادة التنافس بين طلاب التعليم الفني، وتحديد سياسة معلنة وواضحة في اختيار الطلاب بالتعليم الفني وإتاحة الفرص لأي طالب في التقدم لها.

#### ب- السياسات التعليمية:

- استحداث تخصصات جديدة بالتعليم الفني تتناسب مع متطلبات سوق العمل كالذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والبرمجة والتصميم وريادة الأعمال.
- تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الفني.
- تأسيس نظام عربي للساعات الدراسية المعتمدة في مؤسسات التعليم الثانوي الفني بناء على خبرات النظام الأوروبي للساعات الدراسية المعتمدة.

- زيادة اهتمام الحكومة المصرية بمبادرات التعلم مدى الحياة، وبمبادرات تعزيز التناغم بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني وبين سوق العمل.
- زيادة الاستثمارات الحكومية المخصصة لتعزيز الشراكة بين المدارس الثانوية الفنية والجامعات التكنولوجية التطبيقية وكليات الزراعة وكليات الطب البيطري.
- الارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في المجتمع، والمساعدة في توجيه أنشطة هذه المؤسسات ودعمها.
- مساعدة الإدارة للأفكار البحثية المبدعة داخل المدرسة واحتضان الإبداعات العلمية وتوفير السبل المختلفة لتنفيذ هذه الأفكار وتحقيق الاستفادة منها.
- الأخذ بآليات ضمان الجودة لتقديم تعليم ذا نوعية جيدة يتسم متعلميه بالقدرة على المنافسة في سوق العمل وما يتطلبه من مهارات جديدة.

### ج- تعديل سياسة القبول:

- أ- إعادة النظر في سياسات القبول بالتعليم الفني بما يحقق التوازن في هذه السياسة بين الإتاحة والجودة بحيث يكون الالتحاق وأسلوب التنسيق والقبول وفق أسس وقواعد تحقق الجودة في مدخلاته من القوى البشرية ضمانا لنجاح عملية التطوير في التعليم الفني ومتطلبات التنمية الحالية والمستقبلية.
- ب- عقد اختبار قدرات يعده الخبراء المتخصصون لقياس مدى تأهل الطالب الحاصل على شهادة الإعدادية للالتحاق بالتعليم الفني.
- ت- تفعيل نظم التوجيه المهني والإرشاد التعليمي والاختيار المناسب للمتقدمين للتعليم الفني، ولضمان مناسبة الطلاب وفق استعداداتهم وقدراتهم الذهنية والجسمانية والنفسية ورغباتهم.
- ث- وجود شروط وقدرات معينة للالتحاق بهذه المدارس وانتقاء الطلاب الذين يستحقون هذا المجال.
- ج- توجيه الطلاب الذين لم يتم استيعابهم للقبول بمدارس التعليم الفني لمراكز التدريب المهني المعتمدة ضمن خطة التنسيق بالتعليم الفني.
- ح- تولي إدارات التعليم الفني متابعة الخريجين وبناء حوار دائم معهم ومع مستخدمين للوقوف على ما يمكن تطويره بالبرامج والمناهج والتدريبات العملية والميدانية والمعملية لمواجهة احتياجات الدارسين الفنية والعملية والتنظيمية والإدارية والسلوكية من واقع العمل وظروفه.

### د- التمويل:

- أ- إشراك المجتمع المحلي من أولياء أمور ورجال أعمال في تقديم المساعدة المالية لتوفير الإمكانيات والموارد التي تحتاجها مدارس التعليم الثانوي الفني وإشراكهم في تمويل هذه المدارس.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

- ب- تخصيص منح حكومية مالية لتعزيز التعلم والتطوير داخل المصانع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ج- تأسيس صندوق مصري للاستثمار العربي والدولي في تمويل التعليم الثانوي الفني؛ بحيث ينظم تخصيص وصرف المعونات العربية والدولية المخصصة للتعليم الثانوي الفني.
- د- زيادة الميزانية الحكومية المخصصة لتحسين الجودة التعليمية في التعليم الثانوي الفني.
- هـ- إيجاد تسهيلات وتوفير قنوات تمويلية تساعد الطلاب في بدء مشاريعهم الخاصة القائمة على توظيف تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

## ثانياً- تحسين البيئة الداخلية للتعليم الفني:

## (١) المناهج الدراسية:

إن تطوير مناهج التعليم الفني، وتحويلها لمناهج مبنية وفقاً لمنظومة الجدارات التي تهدف لربط المناهج بمتطلبات سوق العمل من خلال تحديد المهارات والمعارف والسلوكيات المطلوبة لكل مهنة بالاشتراك مع مجالها الصناعي، ثم يتم بناء المحتوى الدراسي وفقاً لتلك المتطلبات، حيث تبدأ بالتعاون مع الصناعة من خلال تحديد الجدارات الخاصة بالمهنة وتنتهي بالصناعة من خلال المشاركة في تقييم جدارات الخريج، وبذلك نضمن شراكة متكاملة بين منظومة التعليم الفني وسوق العمل لتوفير فنيين متميزين، فضلاً عن تطوير أساليب التعليم والتعلم، ليصبح الطالب هو محور العملية التعليمية وكذلك تغيير منظومة التقييم لتتناسب وقياس الجدارات وليس الحفظ والتلقين.

- التركيز على المشاركة المجتمعية في تحديد احتياجات سوق العمل من الحرف والمهن المختلفة لتضمينها في الخطط الدراسية لمؤسسات التعليم الثانوي الفني.
- تتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مسؤولية الإشراف والتخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الثانوي الفني، وذلك بمشاركة بعض الوزارات ذات الصلة مثل: وزارتي الصناعة والقوى العاملة، وقطاع الإنتاج، وأصحاب الأعمال.
- تأسيس رابطة عمل قوية بين مدارس التعليم الفني والمجتمع المحيط.
- التعاون والشراكة بين جميع العاملين في اتخاذ القرارات والعمل بروح الفريق تطوير البرامج الدراسية بالتعليم الثانوي الفني بما يتوافق مع حاجات الشركات وأصحاب الأعمال.
- ربط مناهج التعليم الثانوي الفني بمتطلبات البيئة المحلية، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة المراجعة المستمرة لبرامج وتخصصات التعليم الثانوي الفني، وإنشاء هيئة تتولى هذه المسؤولية.

- الاهتمام بإدخال مواد دراسية مشتركة في مناهج التعليم الثانوي الفني تتميز بالتنوع وتوفر للطلاب الحد المعقول من الثقافة العامة.
- مشاركة المعلمين والموجهين في صياغة مناهج التعليم الثانوي الفني.
- إعادة النظر في برامج إعداد معلمي التعليم الثانوي الفني، وضرورة النهوض بمصادر إعدادهم وتدريبهم.
- تطوير مناهج المدارس الثانوية الفنية بحيث تركز على تدريس الموضوعات المتصلة بالتكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الذكي والاقتصاد القائم على النواحي البيولوجية والبيئية، وزيادة الإنتاج، وزيادة الأعمال.
- التركيز على المشاركة المجتمعية في تحديد احتياجات سوق العمل من الحرف والمهن المختلفة لتضمينها في الخطط الدراسية لمؤسسات التعليم الثانوي الفني.
- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمهارات الإبداعية في المناهج والمقررات التعليمية وبرامج التعليم المستمر مدى الحياة.
- تقديم البرامج والمقررات التعليمية معارف متخصصة عالية المستوى توجه المتعلم للالتحاق بمهنة معينة للإسهام في إعداد عمال المعرفة.
- ترميز المناهج والمقررات الدراسية وتخزينها في صورة رقمية لتسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية العالمية.

## **٢) المعلمين:**

- إقامة مسابقة اختيار أفضل مدارس تعليم فني على مستوى الجمهورية، وتقديم النماذج الناجحة والتميزة للمجتمع وإبرازها وتغيير النظرة المجتمعية لمدارس، وطلاب التعليم الفني.
- وضع خطة تنفيذية ذات أهداف كمية وبتوقيات زمنية محددة لتحسين الكفايات المهنية للمعلمين في المدارس الثانوية الفنية.
- تحسين الوضع المادي والاجتماعي لمعلمي التعليم الفني والارتقاء بمستواهم العلمي والفني.
- الأخذ بالمعايير المهنية للمعلم، والتي تضمن تخريج كوادر مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل.
- دعم وتشجيع مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الفني في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بتنمية وتطوير قدرات وامكانيات التعليم الفني.
- زيادة أعداد المدارس والمدرسين بدرجة كفاءة عالية وعلي مستوي تعليمي وتدريب عالي.

## **٣) الطلاب:**

- إتاحة الفرص التعليمية المناسبة للتعليم المستمر للمتعلمين ليتمكنوا من التكيف مع المتغيرات الحضارية، والتفاعل مع برامج التنمية.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

- إيجاد بيئة مناسبة لمساعدة المتعلمين من أجل ابتكار حلول ابتكارية للمشاريع المختلفة التي يقودها التعليم الثانوي الفني المتقدم.
- توفير المعلم لبيئة تعلم تفاعلية تشجع المتعلمين على المساهمة في إنتاج المعرفة وتطبيقها في المجالات المختلفة.
- اتباع أساليب الإرشاد الأكاديمي للطالب للتوجيه الصحيح للمتعلمين ورعاية المبدعين من الطلبة.
- نشر ثقافة التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة في نفوس المتعلمين مما يسهم في إكسابهم لقيم الإنتاج والإبداع في المجال المعرفي الخاص بهم.
- تقديم برامج تدريبية للمتعلمين تؤهلهم إلى إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة تسهم في تحقيق خطط التنمية الشاملة للمجتمع.
- تفعيل ابتعاث الطالب للمجتمعات القائمة اقتصادها على المعرفة لإكسابهم الخبرات اللازمة للمشاركة في تحقيق خطط التنمية للمجتمع.

**٤) المناخ التعليمي:**

- تحديث الوسائل التقنية وتطويرها باستمرار بما يتماشى مع مقتضيات الثورات الصناعية والذكاء الاصطناعي وسوق العمل.
- التركيز على التعليم من خلال العمل الذي يتيح للطالب اكتساب مهارات ومعارف من مواقع العمل الفعلية.
- تصميم استراتيجيات أكثر فاعلية لتقليل أعداد المتسربين من المدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية في مصر.
- السماح للتلاميذ بتغيير تخصصاتهم داخل المدرسة الثانوية الفنية الزراعية بسهولة، و إتاحة الفرصة لتلاميذ المدارس الثانوية الفنية الزراعية للانتقال إلى المدارس الثانوية الفنية الصناعية دون الحاجة لإعادة دراسة ما قاموا بدراسته واجتيازه مرة ثانية.
- تحسين القدرة التنافسية للتعليم الفني بحيث تهتم بدرجة أكبر بتحسين جودة المدارس، وزيادة جودة التدريب المهني الذي تقدمه المصانع والمزارع والمؤسسات الإنتاجية للطلاب.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل لمعلمي التعليم الثانوي الفني لتدريبهم على أحدث الأساليب والاستراتيجيات الحديثة في التدريس.
- الاهتمام بالبنية التحتية لمؤسسات التعليم الثانوي الفني من ورش، ومزارع، ومعامل، وملاعب داخل مؤسسات التعليم الثانوي الفني.

- العمل على تطبيق مبدأ الديمقراطية في المدارس الفنية، وفتح قنوات اتصال مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي للمشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التعليمية الخاصة بالمدرسة.
- العمل على توظيف التقنيات الإدارية الحديثة في مدارس التعليم الثانوي الفني في أداء المهام الإدارية المدرسية كالتخطيط الاستراتيجي وإدارة الوقت .
- منح مدارس التعليم الثانوي الفني قدرًا كافيًا من المرونة، حتى تكيف برامجها وأدواتها وفقاً لإمكاناتها واحتياجات طلابها المعرفية والنابعة من وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- نشر ثقافة العمل التطوعي داخل البيئة المدرسية بمدارس التعليم الثانوي الفني للمساهمة في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع المحيط.
- تجهيز بنية تحتية تكنولوجية توفر الإمكانيات اللازمة لاستخدام أساليب تدريس مناسبة للتغير المعرفي المستمر.
- توفير معامل الحاسوب المجهزة بشبكات الإنترنت عالي السرعة، وتزويد الفصول بالوسائل التكنولوجية وتقنيات الاتصال الخارجي.
- التركيز على البنية التحتية للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم والمبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف.

#### ٥) الأنشطة التعليمية:

- توفير المخصصات المالية لهذه الإنشاءات عبر تنسيق بين وزارة الصناعة والمصانع الكبيرة التي تحتاج هذه العمالة، خاصة أن التدريب يكلف هذه المصانع مبالغ طائلة.
- التشجيع على الاستثمار في مجال التعليم الفني وتعزيز علاقة الوزارة بالقطاع الخاص والمستثمرين.
- إدخال برامج لتدريب المرأة وذوى الاحتياجات الخاصة مع الإهتمام بالحرف والصناعات التقليدية.
- توفير وظائف للخريجين وحتى إن كان تحت شروط خاصة مثل تعيين الأوائل أو أصحاب الأفكار والمشروعات أو الموهوبين بالمصانع الكبيرة، وإيجاد منح دراسية لهم بالخارج.
- إتاحة المعرفة والإطلاع على المستجدات العلمية والتخصصية أمام المدرسين لتحديث وتطوير الأساليب التدريسية بما يعود بالنفع على الطلبة الذين هم المخرج النهائي للعملية التعليمية.
- إشراك أرباب الصناعات ورجال الأعمال وأعضاء الغرف التجارية في تصميم المناهج الدراسية والاختبارات التعليمية بصورة دورية ومشاركات فعلية حقيقية.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

- الاستفادة قدر الإمكان من خبرات الدول المتقدمة في التعليم الفني مثل ألمانيا وأمريكا واليابان والصين في التحديث المستمر لمعايير جودة التعليم الثانوي الفني.
- التركيز على تنمية مهارات مهن ووظائف المستقبل الجديدة لدى طلاب التعليم الفني مثل التعلم الآلي وانترنت الأشياء وهندسة البيانات والأمن السيبراني وغيرها من مهن المستقبل.
- تعديل اللوائح والقوانين التي تسمح بإنشاء شركات ومشروعات ووحدات منتجة تابعة لمدارس التعليم الفني.

**أهم التوصيات:**

١. إنشاء معهد قومي أو مركز بحوث خاص بإجراء بحوث تتعلق بتحسين بيئة التعليم الفني.
٢. تأسيس مفوضية قومية للجودة والاعتماد الأكاديمي للتعليم الثانوي الفني في مصر.
٣. الأخذ بنتائج البحوث التي تناقش وتعالج وتضع حلولاً للارتقاء بالتعليم الفني.
٤. وضع قضايا التعليم الثانوي في الخطط البحثية للأقسام العلمية وتسهيل الضوء عليها.

## المراجع

- محروس، محمد الأصمعي، عطا، مروة محمد راغب و إسماعيل، محمد السيد محمد. (٢٠٢١). الاتجاهات التربوية الداعمة لتحقيق الميزة التنافسية في التعليم الثانوي الفني المصري الثقافة والتنمية س٢٠، (١٦٣)، ٣٠٥-٣٥٤.
- أحمد، ابتسام حسنى (٢٠١٥). دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي للبنات بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الفيوم.
- إمعيزيق، حاتم إبراهيم محمد. (٢٠٢٣). إدارة المعرفة ودورها في تحقيق جودة التعليم التقني والفني. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢، (١)، ٢٢٥ - ٢٣٩.
- البيطار، حمدي محمد محمد. (٢٠١٩). استخدام مدارس التكنولوجيا التطبيقية في تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر. المجلة التربوية، ٦٨، ١-٢٧.
- البيطار، حمدي محمد محمد. (٢٠٢٠). المهارات الرقمية لمعلمي التعليم الثانوي الفني مصر في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ٧٩، ١٤١٥-١٤٣٥.
- تهامي، جمعة سعيد (٢٠٠٨). دراسة تقييمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بني سويف.
- جمال على خليل الدهشان (١٩٩٣). تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٣، (٩).
- جمعة، محمد حسن أحمد (٢٠٢٠). متطلبات تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي بمصر على ضوء بعض التوجهات الاستثمارية المعاصرة: رؤية مقترحة. المجلة التربوية، ٧٧، ١٩٥٩ - ٢٠١٤.
- جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، س١٤، ٣١٤ مكرراً، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٤، المواد (١٩، ٢٥).
- جمهورية مصر العربية: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

- جوهر، علي صالح، الباسل، ميادة محمد (٢٠١٥). متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، المؤتمر التاسع "التعليم والعدالة الاجتماعية"، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٥-٢٦ أبريل.
- الحزورة، سبأ محمد حمود (٢٠٢٠) دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي الثاني للعلوم الإدارية: التنمية المستدامة ركيزة الأمن والاستقرار والسلام، صنعاء، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، ٩٤٢-٩٦٨.
- حسانين، حازم (٢٠٢١). فعالية السياسات العامة ودورها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠: سياسات إعادة التوزيع نموذجاً. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ٢٣، (٢)، ٧-٤٤.
- حسب النبي، أحمد محمد نبوي (٢٠٢١). ربط التعليم الثانوي الفني الزراعي بسوق العمل في مصر: دراسة مقارنة في ضوء خبرات ألمانيا وهولندا وانجلترا. دراسات في التعليم الجامعي. ٥٢، ٨٥-٤٣٣.
- حسن، نجاح رحومة أحمد (٢٠٢٣). استراتيجية مقترحة لمدارس التعليم الفني لمواكبة احتياجات سوق العمل في مصر على ضوء رأس المال الفكري الأخضر. مجلة كلية التربية، ١١، (٣٣)، ١٨٠-٢٣٠.
- حسني، يسرا إسماعيل، مخلوف، سميحة على محمد. ومحمد، منى شعبان عثمان (٢٠١٩). معوقات تفعيل دور الإدارة المدرسية في رفع الكفاءة الداخلية بمدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي بمحافظة الفيوم "مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ١٢، (٣)، ٢٥٥-٣١١.
- خليفة، حسن محمد حويل (٢٠٢٠). نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع ٤٩، ٧٣-٨٧.
- خليل، فيفي أحمد توفيق (٢٠٢١). رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة. المجلة التربوية، ٩١، ٣٣٥٢-٣٤٠٠.
- الدهشان جمال على خليل (١٩٩٣). تكافؤ الفرص التعليمية، المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي، مجلة البحوث النفسية والتربوية كلية التربية، جامعة المنوفية، ع ٣، س ٩، ١٩٩٣.
- الرشيدي، أحمد كامل، وآخرون (٢٠٢٢). تطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي نظام الخمس سنوات في ضوء متطلبات القدرة التنافسية، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج (JYSE)، ١٠، (١٠)، ١١٧٥-١١٩٨.

- سكران محمد محمد (٢٠١٣). ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج ٦، ع ١٨٤.
- السيد محمد سالم زيدان (٢٠١٣). تحسين التعليم الأساسي للمناطق النائية والمحرومة بجنوب محافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، ١٣، (١٣)، ٤١٤-٤٦٠.
- الشاعر، هبة أحمد محمد أحمد (٢٠١٨). دور التعليم في مواجهة التفاوت الاجتماعي في ضوء العدل التربوي، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- الشخبيبي علي السيد (٢٠٠٢). علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
- عبد الحي، أسماء الهادي إبراهيم (٢٠١٦) التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم "دراسات تحليلية"، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٤، ١٧٠، ٥٩٨-٦٤٥.
- عبد الرحمن، غادة محمد عبد السلام (٢٠١٨). مدى تحقق عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبدالمقصود، محمد أحمد محمد (٢٠١٩). تطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الفني في ضوء المناهج المبنية على الجدارات المهنية دراسات في التعليم الجامعي، عدد خاص، ١١٣-١٥٠.
- العربي، أشرف السيد (٢٠١٢). اقتصاديات التعليم العالي في مصر خيارى العام والخاص واعتبارى العدالة والكفاءة، التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي، القاهرة.
- عمار، حامد مصطفى (٢٠٠٠). تقديم كتاب/ من فجوات العدالة في التعليم، محسن خضر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- الغريب، شبل بدران (٢٠٠٢). تكافؤ الفرص في نظم التعليم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مجاهد، محمد (٢٠٢٢). استراتيجية التعليم الفني الجديد في مصر، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مصر.
- محمد، أنس محمد (٢٠١٥). التعليم الفني الصناعي وأثره على التنمية: دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

## في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

محمد، دعاء محمد إبراهيم، السيد، محمد سيد محمد، علي، عزه أحمد صادق. (٢٠٢١). دور معلمي مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي في تنمية بعض القيم الاقتصادية لدى الطلاب. مجلة سوهاج لشباب الباحثين، ع١، ٦١-٧٧.

محمود، ولاء محمود عبد الله (٢٠١٩). التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٨١، ١-٨٩.

مركز هي للسياسات العامة (٢٠١٤). أزمة التعليم الفني في مصر (الأسباب والحلول)، القاهرة. مطاوع، إبراهيم عصمت (٢٠٠٠). السياسات التعليمية في إطار الإصلاح الاقتصادي، مجلة التربية المعاصرة، مصر، س١٧، ع٥٦.

ناصر، محمد يحيى حسين السيد (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الفني في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. مجلة عالم التربية، ع٦٥، ٢، ١٦٢-١٧٣.

النجار، فاطمة رمضان عوض (٢٠١٥). استراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدى طالبات الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية جامعة المنوفية، ٣٠، (٤).

نصر، سعاد محمد عيد (٢٠١٤). الدستور المصري والاهتمام بقضايا التعليم "الواقع وضمنات الحماية"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع٨٥.

Anil Prahlad, et all, closing the gap: creating equity in the class room, 2017 Hanover Research, P7.

Chris Sturgis, In Pursuit of Equality: A Framework for Equity Strategies in Competency-Based Education, the National Summit on K-12 Competency-Based Education, June 2017, p8.

Huang, Hsun.&Fie Lee, Cheng (2012). Startegic management For Competitive Advantage : a case Study Of higher technical and vocational education in Taiwan.

Khan, Hina, & Matlay, Harry(2009):Implementing Service . Excellence in Higher Education., Education & Training. Vol. 51 Issue: 8/9

R. Assaad, et all, (2019). Inequality of opportunity in educational attainment in the Middle East and North Africa: Evidence from household surveys, International Journal of Educational Development 71, 1-20.

R. Assaad, et all, (2019). Inequality of opportunity in educational attainment in the Middle East and North Africa: Evidence from

- 
- household surveys, International Journal of Educational Development 71, p p 1-20.
- Yeap, C. F., Suhaimi, N., Naser, M., Khalid, M. (2021): Issues, Challenges, and Suggestions for Empowering Technical Vocational Education and Training Education during the COVID -19, Pandemic in Malaysia". Creative Education, Vol.12 No.8.
- Advance CTE (2013). State Leaders Connecting Learning To Work,CTE Is Your STEM Strategy, Silver Spring , MD, Georgia.
- Huisman, J. (2003). Higher Education in Germany, Center For Higher Education Policy System, Country Report, Germany.
- Rageth, L., & Renold, U. (2019). The linkage between the education and employment systems: Ideal types of vocational education and training programs. Journal of Education Policy, 1–26.
- Solga, H.& Protsch, P.& Ebner, C. and Brzinsky-Fay, C.(2014). The German vocational education and training system: Its institutional configuration, strengths, and challenges, WZB Berlin Social Science Center.